الأنباء
الخميس 18 اكتوبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

تحسن في 47 مؤشراً وتقدم مرتبتين بمؤشر التنافسية 2018 إلى المركز 54 عالمياً

اقتصاد الكويت.. الأكثر استقراراً في العالم

■ التقرير رصد انخفاض تكلفة ووقت إنشاء المشاريع التجارية ونمواً بمعدل الابتكار

كشف تقرير «مؤشر التنافسية العالمية 2018» الذي أصدره «المنتدى الاقتصادي العالمي» عن تحسن مرتبة الكويت في 47 من أصل 90 مؤشر قياس لقطاعات مختلفة، مما رفع ترتيب تنافسية الكويت الى المرتبة 54 عالميا، وهو تقدم بمرتبتين مقارنة بالعام الماضي. وأظهر التقرير تقييم الكويت في المرتبة الأولى عالميا في استقرار الاقتصاد الكلي، ورصد تحسنا في مؤشرات مؤسسية منها «استقلالية القضاء» و«حرية الصحافة» و«خفض أعباء القوانين» و«اللوائح الحكومية» التي تؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد، كما رصد التقرير تحسن شبكات النقل والمواصلات في مؤشري «جودة الطرق» و«كفاءة خدمات النقل الجوي» وفيما يتعلق بتطوير وتنمية سوق العمل تقدمت الكويت في مؤشر سياسات العمل والأجور والانتاجية بحسب بيان صحافي صادر عن وزارة المالية أمس.

وذكر البيان أن الكويت قد شهدت تحسنا في أكثر من نصف مؤشرات القياس في التقرير، منها:

● محور المؤسسات: تحسن مؤشر تخفيف عبء اللوائح والقوانين الحكومية وحماية حقوق الملكية الفكرية وكفاءة البيئة القانونية في التسويات القضائية ومؤشر المشاركة الالكترونية وجودة ادارة الأراضي ومؤشر وضوح الرؤية المستقبلية للحكومة.

● محور المهارات: تحسن مؤشر تدريب الموظفين وجودة التدريب المهني ومهارات وقدرات مخرجات التعليم والمهارات التكنولوجيا الرقمية عند السكان بالاضافة لتحسن سهولة العثور على عمالة ماهرة.

● محور سوق العمل: تحسن مؤشر ممارسات التوظيف وتسريح العمالة ومؤشر سياسات العمل كما تحسنت سهولة توظيف العمالة الأجنبية وتنقل العمال الداخلي والاعتماد على الادارة المهنية والأجور والانتاجية.

● محور النظام المالي: تحسن مؤشر الائتمان المحلي للقطاع الخاص وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفر رأس المال المجازف وتحسن مؤشر نسبة القروض المتعثرة من قيمة اجمالي محافظ القروض كما تحسن مؤشر تخفيض الفجوة الائتمانية.

كما رصد التقرير انخفاض تكلفة انشاء المشاريع التجارية الجديدة والوقت المتطلب لانشائها مع وجود نمو ملحوظ في الشركات ذات الطابع الابتكاري والقدرة الابتكارية للاقتصاد الكويتي وهو ما انعكس على محوري التجارة الديناميكية والقدرة الابداعية واللذين شهدا تحسنا في المراتب عن العام السابق.

يذكر أن تقرير «مؤشر التنافسية العالمية» السنوي يعد من أهم مؤشرات القياس، وأن هذه هي المرة الرابعة عشرة على التوالي التي يتم فيها ادراج الكويت ضمن التقرير الذي يقيس تنافسية 140 دولة في العالم، ووفقا لـ 90 مؤشر قياس لقطاعات مختلفة ومنها جودة المؤسسات، البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، الاقتصاد الكلي، الصحة، مهارات سوق العمل، القطاع التجاري، سوق العمل، القطاع المالي، قطاع الأعمال والسوق، ديناميكية الاقتصاد، والقدرة على الابتكار.

الوكالة ثبتت تصنيف البنك الائتماني عند Baa2/Prime_2

الغانم: تثبيت «موديز» لـ «وربة» يعكس السيولة المتينة والتحسن في الربحية

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة في بيان صحافي أمس عن تثبيت وكالة «موديز» العالمية للتصنيفات الائتمانية التي منحتها لبنك وربة في عام 2015 مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث حددت الوكالة تصنيف الودائع في بنك وربة عند Baa2/P_2، كما حددت التصنيف الائتماني الأساسي والمعدل عند ba3. علاوة على ذلك، حددت الوكالة تصنيف تقييم مخاطر الطرف المقابل عند Baa1 (cr)/ P_2 (cr)، وذلك وفقا للتقرير الصادر عنها في 2018/10/10.

وتبعا للوكالة العالمية، فإن تثبيت تصنيفات بنك وربة يعكس الوضع الاقتصادي الشامل القوي للكويت المصنفة (Stable_Aa2) واستعداد الحكومة لتقديم الدعم عند الضرورة. كما يعكس حصة ملكية حكومة الكويت بصورة مباشرة وغير مباشرة في بنك وربة والدعم الذي تقدمه للبنوك عند الحاجة.

وأشار تقرير «موديز» إلى أن إعلان بنك وربة في يونيو 2018 عن موافقة بنك الكويت المركزي على زيادة رأس مال البنك 50٪ مع توقعات بإجمالي اكتتاب بقيمة 90 مليون دينار، من المتوقع أن يزيد من كفاءة رسملة البنك.

كما يعكس التصنيفات الائتمانية للبنك موارد البنك المتينة التي تتمتع بالسيولة، التي يخفضها النمو السريع وارتفاع التركزات الائتمانية وانخفاض الرسملة الأساسية وضعف الربحية بشكل نسبي وتركز القاعدة التمويلية.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم: «إن تثبيت التصنيف الائتماني لبنك وربة، على Baa2/P_2 هو دليل على ثبات أدائه الجيد ومؤشر ثابت على نمو عملياته وضمانة وجودة أصوله وقدرته على تحقيق إيرادات وأرباح مستمرة وقدرته على تخطي العقبات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية».

وأشار الغانم إلى أن زيادة رأس مال البنك واستثمارها في عمليات استراتيجية للبنك سوف تشكل عاملا أساسيا في رفع الجودة الائتمانية وكفاءة رسملة البنك وتصب في مصلحة المساهمين.

وأكد أن بنك وربة اليوم يحظى بثقة المستثمر الكويتي والخليجي والأجنبي، لاسيما إثر نجاحه في العديد من الصفقات التمويلية الكبيرة والضخمة على مستوى المنطقة والتي نجحت في استقطاب المستثمرين من جميع أنحاء العالم. وأفاد الغانم بأن تثبيت تصنيف الوكالة لبنك وربة عند نظرة مستقبلية مستقرة يعكس السيولة المتينة لدى البنك والتحسن المستمر في الربحية وبما يسمح له بمواصلة عمليات النمو والتوسع على المستويين القصير والمتوسط الأجل. وذكر أن مستويات السيولة المناسبة الكافية التي يحتفظ بها بنك وربة ويعمل على التحكم فيها بطريقة متوازنة شكلت أحد العوامل الإيجابية التي ساهمت في الحصول على هذا التقييم وتثبيته.

وأضاف الغانم أن البنك يواصل تحقيق معدلات النمو والتوسع من خلال تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة التي توازن بين زيادة حصته السوقية وقاعدة العملاء والانتشار وتقديم خدمات ومنتجات متميزة ومبتكرة من جهة، وبين تحقيق معدلات ربحية ورفع معدلات كفاءة التشغيل من جهة أخرى.

وأشار الغانم إلى التوقعات المتفائلة فيما يخص أداء ونتائج بنك وربة في الفترة المقبلة، نتيجة للجهود الكبيرة التي مازالت تبذلها الإدارة التنفيذية إلى جانب جميع موظفي البنك، حيث يشهد البنك نجاحات متعددة في مجالات تشغيلية متعددة ويكتسب ثقة المؤسسات المالية والبنوك والمستثمرين سواء من الكويتيين والخليجيين أو الأجانب.

بإدارة شركة ديوفري العالمية

«طيران الجزيرة» تفتتح السوق الحرة في مبنى «T5»

أعلنت «طيران الجزيرة»، في بيان صحافي أمس، عن افتتاح منطقة السوق الحرة الجديدة في مبنى ركابها الخاص T5 في مطار الكويت الدولي، وذلك بالشراكة مع الشركة العالمية المتخصصة في إدارة الأسواق الحرة، ديوفري، وشركة ذات السلاسل.

ويغطي السوق الحرة في مبنى ركاب الجزيرة مساحة 470 مترا مربعا وتتوافر فيه أكثر من 3000 منتج تخدم المسافرين في فئات الأغذية ومنتجات الجمال واكسسوارات السفر والمجوهرات، حيث يوفر السوق كذلك عروضا حصرية ومنتظمة على منتجات الأغذية والجمال على مدار العام.

وقال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة روهيت راماشاندران: «منذ افتتاح مبنى ركاب الجزيرة هذا العام ويتمتع عملاؤنا ببوابة سفر خاصة بهم تمكنهم من استكمال إجراءات السفر بسلاسة وسرعة عند السفر من الكويت أو العودة إليها. فاليوم، وبعد قيام عملائنا بتسجيل أمتعتهم واستكمال إجراءات الجوازات والأمن في فترة وجيزة، يستطيعون الاستماع بكل ما تقدمه السوق الحرة الجديدة التي ستليها خدمات ومميزات أخرى سيتم إطلاقها في الفترة المقبلة. يسرنا أن نكون شركاء مع شركتين رائدتين في هذا المجال مثل ديوفري وذات السلاسل اللتين تخدمان مطار الكويت الدولي منذ أكثر من عقد من الزمان».

السوق يغطي مساحة 470 متراً مربعاً ويوفر 3000 منتج لخدمة المسافرين

وتقوم شركة ديوفري العالمية بإدارة السوق الحرة مع شريكها المحلي شركة ذات السلاسل، وتقوم أيضا بتشغيل أكثر من 2200 سوق حرة ومحلات تسوق سياحية ومحلات المطارات في 65 دولة بما فيها الكويت.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي لشركة ديوفري لشرق أوروبا والشرق الأوسط وآسيا وأستراليا أندريا بيلارديني: «لقد أسعدنا اختيار شركتنا لإدارة السوق الحرة في هذا المبنى المميز. تعمل شركة ديوفري وشريكتها، ذات السلاسل، في مطار الكويت الدولي منذ أكثر من 12 عاما حيث اكتسبت مفهوما مفصلا لما يحتاج له السوق والعملاء في الكويت. وقد وضعنا هذه الخبرة الطويلة في عملية إنشاء سوق بمعايير عالمية، ونحن على ثقة تامة بأنه سيقدم تجربة تسوق معززة للمسافرين عبر مبنى ركاب الجزيرة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الشكر لزملائنا في شركة طيران الجزيرة الذين عملنا معهم في شراكة وثيقة لإنشاء هذا المتجر الجديد والاستثنائي».

جانب من السوق الحرة في مبنى طيران الجزيرة

«كربون ترست» تعتمد أداة

قياس معدلات الكربون من «أجيليتي»

قامت منظمة كربون تراست للتقنيات والاستراتيجيات المستدامة بمراجعة المنهجية والإجراءات التي تتبعها شركة أجيليتي لإصدار تقارير البصمة الكربونية لعملاء الخدمات اللوجيستية.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن الاعتماد والضمان المقدم من «كربون تراست» وضح أن منهجية وإجراءات «أجيليتي» في الإبلاغ عن انبعاثات الكربون تمتثل لإرشادات الإبلاغ الخاصة بالمنظمة من حيث الشفافية والدقة. وحتى تحصل أجيليتي على هذا الاعتماد قامت بوضع منهجية لضمان الرصد والقياس الدقيق والإبلاغ عن بيانات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن شحن بضائع العملاء. إلى ذلك، راجعت «كربون تراست» هذه المنهجية مراجعة وافية ومن ثم قامت باعتمادها وهي الآن مدرجة ضمن إجراءات «أجيليتي» للإبلاغ عن انبعاثات الكربون. ومنذ عام 2009 توفر أجيليتي لعملائها تقارير البصمة الكربونية مجانا، الأمر الذي يمكنهم من تتبع وخفض كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سلاسل الإمداد الخاصة بهم. وبموجب اعتماد وضمان كربون تراست Carbon Trust، يستطيع عملاء أجيليتي الآن استخدام تقارير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي توفرها أجيليتي بشكل مجاني لمعاوضة الانبعاثات الناتجة عن نقل شحناتهم. أيضا توفر أجيليتي هذه المعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة من عملاء الشركة الذين يستخدمون Shipa Freight وهي خدمة شحن عبر الإنترنت التي تشغلها أجيليتي. وسوف يحصل عملاء Shipa Freight على تقديرات مجانية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الخاصة بشحناتهم عندما يتسلمون عروض الأسعار والفواتير. وبهذه المناسبة، قال نائب الرئيس للمسؤولية الاجتماعية في أجيليتي فرانك كلاري: «إن أجيليتي وغيرها من الشركات في قطاع الخدمات اللوجيستية عاقدون العزم على التصدي لتحدي تغير المناخ. وتعد تقارير الكربون المصدقة من خبير دولي معترف به مثل كربون تراست مكونا أساسيا في هذه العملية. وبفضل المعلومات الدقيقة التي توفرها التقارير التي تقدمها أجيليتي، بات بإمكان عملائنا فهم البصمة الكربونية الخاصة بهم واتخاذ خطوات لإنشاء سلاسل إمداد أكثر نقاء وفي بعض الأحيان خالية من الانبعاثات الكربونية عن طريق معاوضة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المبلغ عنها».

أكد أن «عربال» منصة داعمة لتطور ونمو القطاع

النقي: صناعة الألمنيوم بالمنطقة تشكل 10٪ من إجمالي الإنتاج العالمي

النقي متوسطاً المشاركين في المؤتمر

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية، ورئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر «عربال» محمد النقي، أن «مؤتمر عربال شهد نموا خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية من حيث الحجم والمكانة ليصبح أكبر وأهم منصة لقطاع صناعة الألمنيوم، الأمر الذي ترافق مع زيادة مستمرة في إنتاج الألمنيوم الخام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

واضاف في كلمته خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد امس للتعرف على فعاليات مؤتمر عربال 22 والذي تستضيفه الكويت برعاية سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك في الفترة ما بين 11و13 نوفمبر المقبل، أن صناعة الألمنيوم تشكل في الوقت الراهن بالمنطقة ما يعادل 10٪ من إجمالي الإنتاج العالمي وذلك من معامل صهر الألمنيوم لأعضاء عربال في كل من البحرين (ألبا)، ومصر (إيجبتالوم)، والإمارات (إيجا)، والسعودية (معادن)، وقطر (ألومنيوم قطر) وعمان (صحار ألمنيوم).

وقال النقي: تعد صناعة الألمنيوم من أهم عوامل النمو الاقتصادي في المنطقة حيث تعمل كمساهم رئيسي في تعزيز هذا النمو الإقليمي على الطلب العالمي على الألمنيوم الذي من المتوقع أن يصل إلى 70 مليون طن متري سنويا بحلول عام 2020».

واشار إلى أن معرض عربال في نسخته الـ 22 يعقد في الكويت للمرة الرابعة حيث سيجري الاحتفال بمرور 35 عاما على استمرار عمل هذا المؤتمر كمنارة للتميز والتطور في مجال صناعة الألمنيوم.

تفكيكها أصبح أمراً حتمياً وباهظ الثمن

معظم مرافق صناعة النفط سينتهي عمرها الإنتاجي.. قريباً

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن العديد من منتجي النفط غير مستعدين حتى الآن لمهمة حتمية ومكلفة للتخلص من منشآت النفط والغاز في نهاية حياتها الإنتاجية، وحتى مع استمرار الاستكشافات النفطية الجديدة، فإن معظم البنى الأساسية في صناعة النفط تقترب من مرحلة الشيخوخة وستصل قريبا إلى نهاية عمرها الإنتاجي.

وأضافت المجلة في تحليل بقلم مدير إدارة الأصول وتفكيك المنشآت النفطية في شركة «لويدز ريجستر» ستيف غلبرت أن التقديرات تشير إلى وجود حوالي 700 من هذه المرافق التي ستحتاج إلى إيقافها عن التشغيل في الشرق الأوسط، ومع تنامي عدد مرافق النفط والغاز التي بلغت نهاية عمرها الإنتاجي في المنطقة، فإن ضرورة إيقافها والتخلص منها يتزايد على نحو موازٍ.

ومع ذلك، فإن العديد من البلدان المنتجة في المنطقة لا تملك بعد هياكل تشريعية وتنظيمية متقدمة لإيقاف تشغيل الحقول والمنشآت وتفكيكها بينما يخلو العديد من عقود النفط والغاز القديمة من أي تفصيل يتعلق بهذه المسألة، الأمر الذي يخلق حالة ضبابية فيما يتعلق بوضع المخصصات المتعلقة بإيقاف التشغيل، والمعايير التي تحكم التخلي عن البنية التحتية ومعالجة الالتزامات المتبقية طويلة الأجل.

المشهدان الفني والتجاري

وأضاف أن إيقاف التشغيل هو النهاية الطبيعية لدورة حياة حقل النفط والغاز، وربما يمكن تأخير ذلك، ولكن لا مفر منه، وقد تتسارع الحاجة إلى إيقاف هذه البنى التحتية الناضبة مع اعتماد المنطقة على مصادر جديدة للطاقة. ولا شك أن التقدم في العمر يحط من قيمة البنى التحتية، أما انخفاض الإنتاج فقد يعني أن الاستثمار في البنية التحتية الجديدة ربما لا يكون مجديا من الناحية الاقتصادية، وهو ما قد يضع الحكومات وشركات النفط أمام معضلة تتمثل في كيفية زيادة الإنتاج الى الحد الأقصى مع ضمان العمل في بيئة آمنة.

وهناك حوافز اقتصادية قوية لتحاشي إحالة المرافق الى التقاعد، حيث انه طالما ظلت هذه المرافق منتجة زادت الفرصة المتاحة لاستغلال الحقول والموارد المجاورة. ويدرك المشرعون في جميع أنحاء العالم جاذبية تعظيم الفرص والاعتماد المتبادل لعمليات حقول النفط.

في الوقت ذاته، يمكن أن يكون تفكيك المرافق على نطاق واسع باهظ الثمن. فعلى سبيل المثال، هناك ثمانية شركات نفط دولية لديها التزامات إيقاف وتفكيك أصول نفطية في ميزانياتها العمومية تتجاوز 10 مليارات دولار لكل منها، ومنذ عام 2010، ازدادت نسبة هذه الالتزامات لأكبر سبع شركات نفط دولية على أساس سنوي. إن تقدير التكاليف المستقبلية أمر محفوف بالمخاطر بطبيعته، حيث إن الصناعة لا تعرف كيف ستتطور التكنولوجيا، وفي حين أنه من الواضح أن إيقاف التشغيل يعد مسألة حرجة، فمن الصعب معرفة ما إذا كان قد تم تخصيص رأس المال الكافي أو الفائض لهذه الغاية.